خلص هذا البحث إلى أن الجرائم الإلكترونيّة لم تعد مسألة هامشية أو تقنية ضيقة، بل أصبحت من القضايا المحورية التي تمس أمن الدول واستقرار المجتمعات وحقوق الأفراد وثقة الأسواق. فهي تمثل نتاجًا مباشرًا للتحول الرقمي المتسارع، حيث تتداخل فيها الأبعاد التقنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، بما يجعل مواجهتها تحديًا متعدد المستويات. وقد أظهرت الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعاملت مع هذه الظاهرة بجدية واضحة، وعلى رأسه المرسوم بقانون اتحادي رقم 34 لسنة 2021، إلى جانب تطوير قدرات مؤسسية في مجال الأمن السيبراني وتعزيز آليات الرصد والاستجابة. إلا أن الطبيعة المتغيرة والمتطورة للجرائم الإلكترونيّة، خاصة مع تنامي استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، تفرض ضرورة الاستمرار في تحديث التشريعات وتطوير الأدوات التقنية ورفع مستوى الجاهزية المؤسسية. كما بيّن البحث أن مواجهة الجرائم الإلكترونيّة لا يمكن أن تعتمد على القانون أو التقنية وحدهما، بل تتطلب شراكة متكاملة بين الدولة والمؤسسات والأفراد. وترسيخ ثقافة الاستخدام الآمن والمسؤول للتقنية، وتشجيع الإبلاغ عن الجرائم، فإن تحقيق مجتمع رقمي آمن لا يقوم فقط على الردع القانوني، بل على بناء منظومة متكاملة قوامها التشريع الفعّال، زادت قدرة المجتمع على الاستفادة من مزايا التحول الرقمي، وضمان أن يبقى التطور التقني في خدمة الأمن والثقة،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي